

ومن جهة ثانية فإن صناعة الكتاب كانت تفتتح بفخر على أفكار ضبط السوق ودراستها. وآسف أن أقول بأن خرافة «الحذاقة» وعلى الأخص الحذر في التجارة يجعلان من فرنسا إحدى الدول الأكثر تخلفاً في هذا الأمر. والوثيقة الرسمية الوحيدة حول سوق الكتاب الفرنسي في فرنسا ظلت مدة طويلة «دراسة آحادية حول النشر» وهي دراسة قيمة غير أنها مقتضبة وضعها Pierre Monnet يبير مونييه ونشرها «نادي المكتبات»⁽¹⁾ وفي عام 1960 كلفت النقابة الوطنية للنashرين مؤسسة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية القيام بتحقيق حول المطالعة والكتاب في فرنسا. ولكن مضمون هذا التحقيق الفني لم ينشر في الأسواق⁽²⁾. أما الناشرون وأصحاب المكتبات الألمان فإنهم يصدرن بانتظام في Francfort-sur-le-Main ثبناً وثائقياً غنياً ودقيقاً تحت عنوان Buch und Buchhanded in Zahlen. أما في انكلترا عاصمة النشر بلا منازع في البلدان الرأسمالية فأصبحت الدراسات الجزئية حول الكتاب والمطالعة عديدة. وكذلك في البلدان الحديثة التي تحاول أن تستدرك تخلفها الثقافي (والتي تنجح) بفضل سياسة كتابية مصممة بذكاء.

وهكذا نصل إلى ما هو في يومنا والذي سيصبح في المستقبل بلا شك المحرك الأكثر فعالية لأبحاث السوسولوجية الأدبية أعني ضرورة وجود سياسة للكتاب.

III - نحو سياسة للكتاب

في الماضي كانت معرفة الذات ضرورة تملئها الحكمة الفردية أما الآن فهي ضرورة تملئها الحكمة الجماعية. والواقع في حقل الأدب يكاد جهل الذات الفردية أن يكون القاعدة في مجتمعاتنا. إن ترقية الجماهير المعلن عنها منذ أكثر من قرن والتي صارت حقيقة لا مفر منها منذ جيل اقتصر دورها على إعادة النظر في الدولة من ناحية ملامحها المادية. أما

(1) 1ère édition: 1956; 2ème édition: 1959; 3ème édition refondue: 1963.

(2) انظر الفهرس.